

Distr.: General  
2 March 2004  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والخمسون  
البندان ٦٧ و ١٥٦ من جدول الأعمال  
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهتان إلى الأمين العام  
ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم إثر وقوع أحدث الهجمات الإرهابية الفلسطينية التي ارتكبت ضد  
مواطني إسرائيل.

نصب الإرهابيون الفلسطينيون، يوم الجمعة، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، عند الساعة  
الثامنة مساءً تقريباً (بالتوقيت المحلي) كميناً قاتلاً لسيارة كانت ماضية في اتجاهها على طريق  
لاهاف - أشكلون. وأفضى ذلك إلى مقتل إيتان كوكوي، البالغ من العمر ٣٠ سنة،  
وزوجته ربما نوفيكوف، البالغة من العمر ٢٥ سنة. وقد فتح المسلحون النار على السيارة من  
جانب الطريق، واتجهوا بعد ذلك نحوها بعد أن توقفت، وأطلقوا عيارات أخرى من مدى  
قريب جداً لضمان الإجهاز على ضحيتيهما. وقد تناثرت شظايا الزجاج الأمامي لسيارة  
الزوجين، وكانت السيارة بكاملها محرومة بالرصاص. وقد خلف الزوجان وراءهما ابنة  
عمرها سنتان.

وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وكتائب شهداء الأقصى  
التابعة للمنظمة التي يتزعمها ياسر عرفات نفسه، فتح، مسؤوليتهما عن الهجوم في بيانين  
أعلنا للصحافة. وقد كانت كتائب شهداء الأقصى، التابعة لمنظمة فتح، قد أعلنت في وقت  
قريب جداً، وهو يوم الأحد الماضي ٢٢ شباط/فبراير، مسؤوليتها عن هجوم انتحاري مروّع



وقع على حافلة مزدحمة بالركاب في وسط القدس أودى بحياة ثمانية أشخاص، وجرح ٧٣ آخرين. ويعود نجاح الإرهابيين الفلسطينيين في ارتكاب هذا الهجوم، وفي نصب الكمين القاتل يوم الجمعة على طريق لاهاف - أشكلون، على حد سواء، إلى التسرب عبر منطقة لم يكتمل فيها بعد تشييد الجدار الأمني. ومع سقوط كل ضحية إسرائيلية جديدة بسبب الإرهاب، تزداد مأساوية الطعن في شرعية الجدار الأمني أمام محكمة العدل الدولية إذ أن هذا الجدار هو عين التدبير الوقائي لمكافحة الإرهاب الذي كان من الممكن أن ينقذ أرواح جميع من قضاوا نحبهم. أما المناطق المحمية حاليا بالجدار الأمني، فقد انخفض فيها عدد الهجمات الإرهابية بشكل ملموس.

وكما يتضح من الهجوم المأساوي الذي وقع يوم الجمعة، فإن استمرار إخفاق السلطة الفلسطينية في اتخاذ قرار استراتيجي بتقويض الهياكل الأساسية للإرهابيين وتبني الأنشطة التحريضية المتزايدة، وهو ما يمليه عليها واجبها القانوني والأخلاقي، لا يزال يفضي إلى إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء، وتعريض الجهود الرامية إلى بناء واقع جديد لسكان المنطقة للخطر. وإن رفض القيادة الفلسطينية الوفاء بالتزاماتها فيما يخص مناهضة الإرهاب يشكل انتهاكا صارخا لأبسط الالتزامات في ظل القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن، وخارطة الطريق.

وتناشد إسرائيل المجتمع الدولي أن يبين للقيادة الفلسطينية وللأنظمة التي ترعى الإرهاب في المنطقة، رفضه المطلق للأساليب الإرهابية، وبأنه لا يرضى بديلا عن حل المنظمات الإرهابية بالكامل، وبذل جهود دؤوبة لمنع الإرهاب وتقديم مرتكبيه وداعميه للعدالة، وفقا للقانون الدولي، وللاتفاقات الموقعة بين الطرفين، ولقرارات مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولن يتسنى وضع حد لاستراتيجية الإرهاب والعنف الفلسطينية وإحلال السلام بين شعوب المنطقة إلا باتخاذ موقف موحد لا تهاون فيه ضد مرتكبي تلك الجرائم في جميع المحافل الدولية والمحلية. أما مكافأة الفلسطينيين على التمادي في سياسة التشدد والترويع، بتقديم تنازلات سياسية أو السماح بمبادرات لصالح جانب واحد داخل أجهزة الأمم المتحدة، فإنه أمر ليس من شأنه إلا أن يزيد الإرهابيين جرأة ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية.

وإنني أقدم هذه الرسالة إلحاقا برسائل عديدة تتناول بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وتوثق الجرائم التي لا بد إزائها من إخضاع الإرهابيين ومؤيديهم للمساءلة التامة.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٥٦ و ٦٧ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان جيلرمن  
الممثل الدائم

---